والاجتماعية والاقتصادية». وثمة فرق بين الاستقلال السياسي الجذري الذي تنتزعه الشعوب بنضالها، بقيادة قواها الثورية، وبين الاستقلال السياسي الشكلي الذي منحته الأمبريالية لبعض البلدان المتخلفة تلافياً لخطر اكتساح الحركات الشعبية الثورية لمواقع السيطرة والتبعية وبشكل جذري. فهناك فرق بين جوهر استمرار وظائف التبعية في البلدان التابعة! وبين حصولها على وضع «شرعي» قانوني «مستقل» إذ أن منح الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات وفي الستينات والسبعينات، وكما يشير باران، «لعدد من الأمم التابعة وتمكين بعض السياسيين المحليين من الوصول إلى المناصب الكبيرة، يعتبر جزءاً من نفس المحاولات الرامية إلى «رشوة» الشعوب في البلدان المتخلفة ولتحاشي ظهور الأمبريالية في مظهرها البالي... إن مثل هذا الاستقلال... لا يزيد عن كونه خداعاً ما دامت البلاد التي نعنيها تظل مرتبطة اقتصادياً بالبلاد الرأسمالية المتقدمة...»[١٢٠].

«فالأمبريالية تناهض أية تنمية حقيقية في البلدان الرأسمالية المتخلفة لانها تتناقض مع مصالحها الاحتكارية. وكما يذكر لانجة «أن الرأسماليين وهم يرون هذا النمو الكبير الذي حققته الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في الدول الرأسمالية، لم يجدوا ما يحفزهم على تنمية الاستثمار في الدول النامية، لأن أي استثمار في هذه البلاد سيهدد الوضع الاحتكاري المتين الذي يتمتع به الرأسماليون (الأمبرياليون)»... وهكذا تصبح اقتصاديات الدول المتخلفة ذات جانب واحد (تصدير المواد الخام وبعض المنتوجات الزراعية). كما أن «الأرباح التي حققتها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية لن يعاد استثمارها داخل البلد، وانما سترجع إلى الدول الرأسمالية التي صدرتها في أول الأمر... والمعروف أن الأرباح الرأسمالية لم تستخدم في الاستثمار الصناعي في الدول النامية على أي نطاق». بينما دلت التجارب على أن الاستثمار في الصناعة هو «العامل الحركي الرئيسي في خلق التنمية الاقتصادية الحديثة». وهكذا يتضح السبب الأساسي لعدم تمكن الدول النامية من سلوك الطريق التقليدي نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية في مضمار التنمية[١٢١].

ويلاحظ باران أن الأمبريالية «لا تقدم الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا لتلك الأنظمة في البلدان المتخلفة التي تعارض التنمية الاقتصادية بجلاء، وتحتفظ في السلطة بحكومات كان لا بد أن تكتسحها الحركة الشعبية»[١٢٢].

وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتخلفة، متحالفة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية والرأسمالية التابعة والتي تتحمل مسؤولية الأمبريالية. أما ما يسمى تقديم «المعونة» والمساعدات الاقتصادية وغيرها من قبل الدول الأمبريالية إلى البلدان «النامية»، فكما يذكر ميردال أن أرقام المعونة الأميركية قد «حرفت تحريفاً جسيماً... فإن أقل من النصف بكثير، وربما أقل حتى من ثلث ما يسجل كمعونة في الإحصاءات الأميركية وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن اعتباره بأمانة معونة حقيقية». وقد تم تصوير هذه المعونة للأميركيين وكأنها تتوافق مع أحسن مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ولكي يكون للولايات المتحدة «حلفاء في الحرب الباردة». وهذا مما يدل على «أن المعونة